مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:01 (2023)، ص 479-496
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

# فرص الاستفادة من المالية الإسلامية في تمويل برامج التنمية في الجزائر
# Opportunities to benefit from Islamic finance in financing development programs in Algeria

شعيب يونس *

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)، you.chouaib@univ-emir.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/08 تاريخ القبول: 2023/02/03 تاريخ النشر: 2023/01/01

**مستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن فرص وإمكانيات الاستفادة من آليات التمويل الإسلامية في دعم برامج التنمية في الجزائر، في ظل المخططات الاقتصادية للحكومة، وذلك من خلال بيان واقع البيئة القانونية والتنظيمية للمالية الإسلامية في الجزائر، إضافة التعرف على واقع تمويل التنمية في الجزائر، ثم دراسة سبل التمويل الإسلامي للبرامج التنموية. هذا وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمكن الاعتماد على المالية الإسلامية في تجسيد مختلف برامج التنمية في الجزائر، من خلال آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى برامج التنمية في مناطق الظل، كما يمكن للمالية الإسلامية المساهمة في تطوير النظام المالي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** المالية الإسلامية، برنامج الإنعاش الاقتصادي، تمويل التنمية، برامج التنمية.

**تصنيفات JEL: G29، O29، G00، O10**

**Abstract :**

This study aims to search for opportunities and possibilities to benefit from Islamic financing mechanisms in support of development programs in Algeria, in light of the economic recovery plan 2020-2020, by clarifying the reality of the legal and regulatory environment for Islamic finance in Algeria, in addition to identifying the axes of the economic recovery program, Then study the ways of Islamic financing of the scheme. The study concluded that it is possible to rely on Islamic finance in the embodiment of various development programs in this scheme, through financing mechanisms for small and medium enterprises, as well as infrastructure projects, in addition to development programs in shadow areas, and Islamic finance within this scheme can contribute In the evolution of the financial system in Algeria.

**Keywords:** Islamic finance, economic recovery program, Development financing, development programs.

**JEL Classification: G29; O29; G00; O10**

* المؤلف المرسل.

**1-مقدمة:**

لقد تمكنت الجزائر بفضل مواردها من البترول والغاز الطبيعي، من ضمان مستوى معين من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الاعتماد على الجباية النفطية في تمويل مختلف برامج التنمية منذ سنة 1967 إلى غاية نهاية 2014، غير أن فترات التسعينات من القرن الماضي شهد الاقتصاد الجزائري صعوبات مالية كبيرة بسبب انهيار أسعار النفط، والأمر نفسه عرفته الجزائر بعد انهيار أسعار النفط نهاية 2014، فحصلت تذبذبات كبيرة في تمويل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، وتم تجميد العديد من المشاريع العمومية، كما أن أزمة كورونا فاقمت من الوضع، وباتت إشكالية تعبئة الموارد المالية اللازمة لتطوير البنى التحتية العمومية واستثمارات المؤسسات الاقتصادية تزيد حدتها أكثر فأكثر، وبالتالي أضحى من الضروري البحث عن مصادر وآليات جديدة للتمويل والخروج من التبعية النفطية.

يعتبر تبني الجزائر للمالية الإسلامية كأداة لتنويع مصادر التمويل خيارا استراتيجيا، وذلك في إطار إصلاح وعصرنة النظام المصرفي والمالي الذي يعتبر حجر الزاوية لنجاح كل برنامج تنموي، كون أدوات المالية الإسلامية ومؤسساتها قادرة على استقطاب أموال السوق الموازي خاصة للأشخاص الذين لا يريدون التعامل مع المؤسسات المالية التقليدية الربوية، فإدخال هذه الأموال إلى الدائرة الرسمية يمكن من تعزيز الاقتصاد الحقيقي وتحقيق التنمية سواء المحلية أو الشاملة.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

**ما هي آليات المالية الإسلامية التي يمكن الاستفادة منها في تمويل برامج التنمية في الجزائر؟**

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على مرتكزات نجاح المالية الإسلامية في تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي وتحقيق أهدافه، وذلك من خلال آلياتها وأدواتها في ظل بيئة قانونية وتنظيمية متكاملة تضمن تفعيل دورها في تمويل البرامج التنموية، وسبل الاستفادة منها في اطار سلسلة الاصلاحات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر للانفتاح على المالية الاسلامية.

**منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع من مختلف المصادر والمراجع وتنسيقها وترتيبها لتتناسب مع أهداف الدراسة، ثم تحليلها لاستنباط النتائج ومن ثم تقديم المقترحات المناسبة للدراسة.

**هيكل الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانبها، ستتناول الدراسة المحاور الآتية:

**المحور الأول:** واقع المالية الإسلامية في الجزائر.

**المحور الثاني:** واقع تمويل التنمية في الجزائر.

**المحور الثالث:** آليات التمويل الإسلامي لبرامج التنمية في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي.

## 2- واقع المالية الإسلامية في الجزائر:

### 1-2 مفهوم المالية الإسلامية:

يشير مصطلح المالية الإسلامية إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها، وبالتالي تحريم الربا والغرر والميسر (القمار) وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل الضارة بالمجتمع (صندوق النقد الدولي)، مع ضرورة المشاركة في المخاطرة، كما ينبغي أن تكون العقود مبنية على أصول حقيقية غير وهمية.

ويرى عبد الكريم أحمد قندوز أن مصطلح المالية الإسلامية له معنيان: (قندوز، 2019، الصفحات 17-18)، المعنى الواسع هو تقديم ثروة عينية أو نقدية سواء كان قصد الممول الاسترباح أو كان قصده التبرع والارتفاق، مع الالتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية. وأما المعنى الضيق فهو فرع من علم الاقتصاد الإسلامي يهتم بدراسة أفضل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة وأفضل الوسائل لاستخدام هذه الأموال لتحقيق أهداف المنظمة.

مما سبق يمكن القول بأن المالية الإسلامية عبارة عن: **علم تسيير وإدارة الأموال سواء من الأفراد أو المؤسسات أو الدولة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وبما يضمن تنمية هذا المال سواء كان لغرض ربحي أو تبرعي.**

### 2-2 القوانين المنظمة للمالية الإسلامية في الجزائر:

أ. **النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018**: (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 73، 2018، الصفحات 20-22) والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، حيث يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، وكذا شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر لممارسة هذا النوع من الصيرفة، كما عرف في المادة الخامسة منه **شباك المالية التشاركية، وأكد** على ضرورة استقلاليته ماليا عن المؤسسة الأم.

يعتبر هذا النظام أول تشريع صريح وواضح متعلق بالمالية الإسلامية في الجزائر تحت مسمى المالية التشاركية، لكنه لم يجد طريقا للتطبيق بسبب غموضه خاصة ما تعلق بالرقابة الشرعية وصيغ التمويل الإسلامي المطبقة.

ب. **النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020:** (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، 2020، الصفحات 32-35) والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، حيث يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على عمليات الصرفية السلامية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر. وما يميز هذا النظام عن سابقه هو أنه حدد وفصّل في منتجات الصيرفة الإسلامية المطبقة وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الجارة، السلم، والاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حساب الاستثمارات، كما حدد الهيئة المخولة بالرقابة الشرعية والتي يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة منها، وتتمثل في الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وقد ألزم هذا النظام كل مؤسسة مالية تريد طرح منتجات مالية إسلامية أن تكون في إطار شباك مستقل مالية يسمى "شباك الصيرفة الإسلامية".

ج. **المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فيفري 2021، والذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي:** ( الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، 2021، الصفحات 7-10) والذي يعتبر أول قانون يتطرق صراحة لهذا المنتج المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث عرف التأمين التكافلي على أنه: "نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي ينخرط فيه أشخاص طبيعيون و/أو معنويون يدعون "المشاركين". ويشرع المشاركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم البعض في حالة حدوث مخاطر أو في نهاية مدة عقد التأمين التكافلي، بدفع مبلغ في شكل تبرع يسمى "مساهمة"، وتسمح المساهمات المدفوعة على هذا النحو بإنشاء صندوق يسمى" صندوق المشاركين" أو "حساب المشاركين"، وتتوافق العمليات والأفعال المتعلقة بأعمال التأمين التكافلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقد فتح هذا المرسوم المجال لإنشاء شركات تأمين تكافلي قائمة بذاتها، أو فتح نافذة لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي، كما أوضح نماذج تسيير عمليات هذا التنوع من التأمين وفق ما يلي: نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، نموذج مختلط بين الوكالة والمضاربة.

د. **المرسوم التنفيذي رقم 21-179 المؤرخ في 03 ماي 2021، والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة:** (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 35، 2021، الصفحات 16-23)

حيث يعد الديوان مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. كما يخضع إلى القواعد المطبقة على الإدارة في علاقاته مع الدولة ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير. ويقع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالشؤون الدينية والأوقاف. وحسبما تضمنه المرسوم، فإن الديوان يعتبر أداة في مجال تسيير الأملاك الوقفية العامة واستغلالها وتنميتها واستثمارها طبقا لإرادة الواقف ولأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وللتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ويعتبر هذا المرسوم آخر تشريع ينظم عمل المالية الإسلامية في الجزائر بهياكلها ومؤسساتها.

**3-2 المؤسسات الناشطة في المالية الإسلامية في الجزائر:**

**أ. بنك البركة الجزائري:**

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك يقدم تمويلات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، تأسس في ظل قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، تم افتتاحه رسميا في 20 ماي 1991 ليجعل مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، كما يعتبر نشاط البنك هجينا بين البنك التجاري وبنك الاستثمار، مستفيدا من المادة 114 من قانون النقد والقرض (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، 1990، صفحة 533)، والفقرة 08 من المادة 03 قانونه الأساسي التي تنظم أعماله كبنك استثمار.

تأسس برأس مال مختلط يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري ، يشترك فيه بالنصف كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية ( بنك حكومي جزائري )، و شركة دلة البركة القابضة ( جدة – السعودية )، يقدر حاليا رأس مال البنك بـ 20 مليار دج.

**ب. بنك السلام الجزائر:**

يعتبر بنك السلام الجزائر ثاني بنك في الجزائر يقدم تمويلات وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يعتبر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، تم اعتماد البنك رسميا من طرف بنك الجزائر سنة 2008، مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، تأسس برأس مال مختلط (شراكة جزائرية خليجية) يقدر بـ 7,2 مليار دينار جزائري، ليتم رفعه بعد ذلك في عام 2009 إلى عشرة مليار دينار (حساب بنك السلام الجزائر على موقع Linkedin، 2022)، ليصل رأس مال البنك 20 مليار دج سنة 2019، (الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر، 2022) تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 20 فرعاً منتشراً عبر مختلف ربوع الوطن.

**ج. الشبابيك الإسلامية:**

تسعى الجزائر، منذ منتصف سنة 2020، إلى تطوير الصناعة المالية الإسلامية بإطلاق شبابيك إسلامية في عدد من البنوك العمومية، بهدف إلى تفعيل السوق المالية وامتصاص الكتلة النقدية خارج المؤسسات البنكية، حيث وبعد صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بالعمليات البنكية الإسلامية، شرعت العديد من البنوك التقليدية في الجزائر في عمليات التحضير لفتح شبابيك إسلامية، و إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2022، تحصلت العديد من البنوك العمومية والخاصة على ترخيص من طرف بنك الجزائر لتسويق خدمات إسلامية، ما سمح بإطلاق عشرات الشبابيك توفر منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وفيما يلي قائمة البنوك التي تحصلت على شهادة المطابقة الشرعية لفتح شبابيك إسلامية:

- البنوك العمومية: البنك الوطني الجزائري (30 جويلية 2020) (الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، 2022)، القرض الشعبي الجزائري (سبتمبر 2020) (موقع أخبار اليوم، 2022)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (05أكتوبر 2020) (الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، 2022)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك (22 نوفمبر 2020) (حساب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك على الفايسبوك، 2022)، بنك التنمية المحلية (24 جانفي 2021) (شهادة المطابقة الشرعية للبنك، 2021)، بنك الجزائر الخارجي (30 ديسمبر 2021) (الموقع الرسمي للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية).
- البنوك الخاصة: بنك الخليج الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (15 فيفري 2021) (الموقع الرسمي لبنك ABC الجزائر، 2022)، ترست بنك.

كما تعزز التوجه نحو تطوير الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، مع بداية 2022، بإطلاق أولى الوكالات الإسلامية كاملة الصفة، بدل شبابيك في وكالات تقليدية، مثلما هو الحال بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، وهي خطوة تهدف إلى الفصل الفعلي للخدمات المالية المطابقة للشريعة الإسلامية عن الخدمات التقليدية قصد كسب ثقة أكبر لدى الجزائيين.

**د. شركات التأمين التكافلي:**

- شركة سلامة للتأمين: اعتمدت الشركة في الجزائر بمقتضى القرار 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 عن وزارة المالية، لتصبح فيما بعد شركة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 450 مليون دينار عند التأسيس، وتعود أغلبية الأسهم إلى المجموعة الدولية سلامة للتأمين وإعادة التأمين، وتوفر في سوق التأمين الجزائري خدمات التأمين التعاوني (صليحة، معمر، و بوزيان الرحمان، 2020، صفحة 122).

- الجزائرية للتكافل العام: تم إنشاؤها بتاريخ فيفري 2022م (المجلس الوطني للتأمينات، 2022)، وتحمل العنوان التجاري "الجزاير تكافل"، بمساهمة كل المتعاملين العموميين في قطاعي التأمينات والبنوك، وتقوم بتسويق كل أنواع التأمينات المطروحة حاليا في السوق على غرار "التأمين على السيارات، التأمين على المنازل ومختلف الأملاك العقارية، الأملاك المهنية والصناعية أو التجارية، التأمين على أخطار النقل بكل أنواعه (البري، البحري والجوي) وكذا التأمين على مختلف الأخطار الفلاحية"، ويشترك في رأس مالها، كل من شركات التأمين العمومية الأربعة (CAAR، CAAT، SAA، CASH) والبنوك العمومية الستة (CNEP، BNA، BEA، BDL، BADR، CPA) (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

كما قامت بعض شركات التأمين التقليدي بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 بتدشين شبابيك تكافلية هي الأولى من نوعها في الجزائر، والتي من شأنها أن تفتح الأبواب بشكل موسّع أمام هذا النوع من الخدمات الجديدة في السوق.

**هـ. صندوق الزكاة:**

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي: اللجنة القاعدية، اللجنة الولائية، اللجنة الوطنية (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، 2022)، وقد تأسس الصندوق سنة 2003، تحت رقابة إشراف وزارة الشؤون والأوقاف، وانطلقت التجربة في ولايتي عنابة وسيدي بلعباس، وتم تعميم العملية سنة 2004 على باقي ولايات التراب الوطني، وهذا بفتح حساب بريدي جاري خاص بالصندوق على مستوى كل ولاية (بن عزة و بوثلجة ، 2018، صفحة 320).

**و. الأوقاف:**

يتم تسيير الأوقاف في الجزائر عن طريق مديرية الأوقاف التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-381 مؤرخ في12شعبان 1419 الموافق 01 ديسمبر 1998 الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها و حمايتها و كيفيات ذلك، وأصبحت بذلك وزارة الشؤون الدينية هي الجهة المسيرة للوقف العام الخيري بوصفها الوصي القانوني على الأوقاف العام، بينما الوقف الخاص يسير من طرف المستفيدين من ريعه ولا دخل للوزارة فيه، إلا في إطار تسوية النزاعات إن وجدت.

**3- واقع تمويل التنمية في الجزائر:**

عرفت الجزائر خلال الفترة (1967-2022) عدة مخططات تنموية، هدفت إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي، واعتمدت على مصادر مختلفة لتمويلها.

**1-3 مفهوم التنمية، أنواعها وأهدافها:**

تعرف التنمية على أنها "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى" ( محمد أبو النصر، 2007، صفحة 189).

كما يعرفها بعض الباحثين بأنها: "عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كافة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستثمار" (مصطفى السروجي، محمود عويس، و محمد عليق، 2001، صفحة 15).

وإذا ما بحثنا في أدبيات الاقتصاد الإسلامي عن التنمية نجدها تتجاوز الرفاهية المادية للمجتمعات، ولها بعد إنساني دنيوي وأخروي تحقيقا لمبدأ عمارة الأرض.

**مجالات التنمية :**

يتطلب نجاح السياسات التنموية للحكومات والدول أن تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، حيث يمكن عرضها كما يلي:

1. **التنمية الاقتصادية:** هي الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي وفي متوسط الفرد منه، إضافة إلى حدوث تغيير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة، وتغيير السلوك الاقتصادي لمختلف المؤسسات في المجتمع. (محمود يونس، 2001، صفحة 301)
2. **التنمية الاجتماعية:** تتضمن إحداث مختلف التغييرات الاجتماعية اللازمة لتحسين نوعية الحياة للأفراد، بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه.
3. **التنمية السياسية:** هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية (الهياجنة، 2008، صفحة 188).
4. **التنمية الثقافية:** هي التغيير الذي تزيد بمقتضاها الثقافة كما وكيفا، وتتوسع آفاقا وأبعادا، وتتطور وتزدهر (زينب، 2014، صفحة 149).
5. **التنمية المستدامة:** وتتضن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المحافظة على البيئة، وعلى موارد الأجيال القادمة.
6. **التنمية الشاملة:** وتتضمن كل أنواع التنمية سالفة الذكر.
7. **التنمية المحلية:** وتشمل تنمية مناطق جغرافية محدد، مثل البلديات والدوائر والولايات.

**2-3 برامج التنمية في الجزائر:**

امتازت الفترة (1967-1979) بكونها فترة التصنيع والتخطيط المركزي للاقتصاد الوطني حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية مع نهاية السبعينيات، بعدها سطرت الحكومة مخططين خماسيين خلال الفترة (1980-1989) كان الهدف منهما النهوض بالاقتصاد الوطني في مجالات الفلاحة والري والصحة والبناء والتعمير والتكوين المهني، غير أنها واجهت صعوبات عديد في مراحلها الأخيرة خاصة ما تعلق بالحصول على قروض جديدة لتمويل التنمية (هني، 2018، الصفحات 218-219)، وهذا ما دفع بتأزم الوضع خلال سنوات التسعينات وعدم وجود مخططات تنموية واضحة ومسطرة، وتعتبر هذه المرحلة فترة انتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

شهدت الفترة من 2001 إلى 2020، خمس مخططات تنموية هدفت إلى إعطاء ديناميكية وانتعاش للاقتصاد الوطني، سنقوم بعرض الخصائص والأهداف العامة لهذه الخطط كما يلي:

**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** خصصت الدولة له مبلغ 07 مليار دولار، أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، ويمكن تلخيص أهداف هذا المخطط كما يلي: (سليم، 2009-2010، الصفحات 165-171)

- إرساء الإطار والوسط المعيشي المناسب للمواطن الجزائري.
- إعادة الاعتبار للمحيط الريفي في أبعاده الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- معالجة الفروقات والاختلالات الإقليمية.
- إيقاف النزوح والهجرة التي عرفت اتجاها تصاعديا في العشرية 1990-2000.
- خلق الفرص الحقيقية للتوظيف.

**البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي 2005-2009:** خصصت له الدولة مبلغ 55 مليار دولار، ما يقارب 1900 مليار دينار وتتمثل أهدافه فيما يلي: (سليم، 2009-2010، الصفحات 173-174)

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار من خلال سن الكثير من النصوص التنظيمية.
- انتهاج سياسات باتجاه ترقية الشراكة والخصخصة.
- مواصلة التكييف المالي والاقتصادي مع الأوضاع الدولية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.

**البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:** خصصت له الدولة مبلغ 286 مليار دولار،، ما يقارب 2123 مليار دينار وتتمثل أهم أهدافه فيما يلي: (بن محمد، 2020، الصفحات 47-48)

- دعم التنمية البشرية، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة واستحداث ثلاثة ملايين منصب شغل.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية وفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

**برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:** خصصت له الدولة مبلغ 4079,6 مليار دينار سنة 2005، مقابل 1894,2 مليار دج سنة 2016، وتتمثل أهم أهدافه فيما يلي: (بن محمد، 2020، صفحة 51)

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية.
- إعطاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة الجهود لمكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب الشغل.

وبالنسبة إنجازات التنمية في هذه المرحلة، يمكن القول أن هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة مرت بها البلاد، بسبب انهيار أسعار النفط وانخفاض الجباية البترولية، مما تطلب تجميد العديد من المشاريع التنموية، الأمر الذي أثر بالسلب على تمويل البرامج التنموية لهذا المخطط، مما دفع بالدولة إلى البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

**برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024:**

وجهت الدولة اهتمامها في هذا البرنامج نحو المناطق الهشة والمعزولة على مستوى التراب الوطني، في إطار برنامج الظل الذي يهدف فك العزلة عن هذه المناطق، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188,42 مليار دج، إلى جانب 85919 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار دج (بن عدة و لكحل، 2022، صفحة 413)، وقد هدفت خطة الانتعاش الاقتصادي إلى تحقيق ما يلي: (Services du premier Ministre, juin 2021, pp. 62-63)

- بناء نموذج اقتصادي جديد أكثر مرونة، مع تنويع أكبر للاقتصاد.
- تعزيز القدرة التنافسية للشركات من خلال تحسين جودة المنتجات الوطنية.
- إعطاء الأولوية للقطاعات ذات الإمكانات التصديرية القوية، مثل صناعة الأدوية.
- الاهتمام باقتصاد المعرفة عن طريق البحث والتطوير والابتكار.
- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، وتعزيز السياسة التجارية.
- الإصلاح المعمق للنظام المصرفي والمالي، وتحسين الحوكمة الاقتصادية
- إعادة هيكلة وتحديث القطاع العام، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

**3-3 مصادر تمويل برامج التنمية في الجزائر:** (Services du premier Ministre, juin 2021, pp. 124-131)

تعتبر العائدات النفطية المحور الأساسي في العملية التنموية منذ الاستقلال، فالمحروقات تمثل أكثر من 90 % من الصادرات الإجمالية، غير أن انهيار أسعار النفط خلال سنة 2014 وما صاحبها من الانخفاض الحاد في مداخيل الدولة وتآكل احتياطي الصرف، أثر على تمويل هذه البرامج منذ سنة 2015، فقد تم تجميد العديد من المشاريع التنموية، وأصبح الاهتمام منصبا أكثر على البحث عن مصادر جديدة للتمويل، وكانت هناك عدة محاولات للاستفادة من أموال القطاع الموازي من خلال إدخالها في الدائرة المالية الرسمية مثل القرض السندي، غير أنها باءت بالفشل، فحاولت الدولة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 وضع آليات وأطر جديدة للحصول على التمويل، أهمها الاعتماد على المالية الإسلامية، ويمكن عرض أهم مصادر تمويل هذا البرنامج كما يلي:

**أ. تمويل الموازنة العامة:**

بهدف تحسين المالية العامة، تم اعتماد نهج جديد في برمجة الميزانية قصيرة الأجل لنفقات التجهيز (2021-2023). يتعلق بمراقبة وترشيد الإنفاق العام من خلال مراعاة الخبرة المكتسبة في برامج المعدات المستقبلية واعتماد عقلانية اقتصادية مع مراعاة القدرات المالية للبلد.

**ب. التمويل النقدي:** يمكن أن يستخدم طرق التمويل التالية:

-القيام بعمليات إعادة التمويل التي تضمن السيولة اللازمة لتمويل الاقتصاد.

-استخدام جزء من الاحتياطيات والمخصصات التي يشكلها بنك الجزائر.

-استثمار في سندات الخزينة من جزء من حقوق ملكية بنك الجزائر.

-تمويل البنية التحتية والخدمات العامة من قبل القطاع الخاص مقابل إيرادات التشغيل.

-تطوير الأسواق المالية (البورصات) والتمويل الإسلامي.

-جذب الاستثمار الأجنبي واللجوء إلى التمويل الأجنبي للمشاريع ذات الأولوية والاستراتيجية.

**ج. دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية:**

تشمل عملية تحويل النظام المالي تغييراً جوهرياً في دور الدولة، من فاعل رئيسي إلى مُيسِّر وضامن لتنمية القطاع المالي، حيث تصبح الدولة مساهمًا مهنيًا.

تتطلب هذه العملية تحديث البنية التحتية لأنظمة التجارة والتسوية بالإضافة إلى تعزيز عنصر التدريب للموظفين.

**د. استحداث بنوك للتنمية تساهم في تمويل مشاريع الهيكلة:**

تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل نفسها إلى بنوك تنمية قادرة على تزويدها برأس المال، بما في ذلك رأس المال الخاص، الضروري لاستثماراتها وتوسعها. في السوق المالية، يمكن إنشاء بنوك و / أو مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الزراعي وبنك الإسكان.

**هـ. الشراكات العمومية-الخاصة:**

وهذا يجعل من الممكن اجتذاب مصادر التمويل الخاصة بطريقة تقلل من تأثير تطوير البنية التحتية على الميزانيات العامة للدول وتركيز الاستثمار العام على الأولويات الوطنية الأخرى.

**4- آليات التمويل الإسلامي لبرامج التنمية في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي:**

**4-1 تمويل برامج التنمية في مناطق الظل:**

يمكن تعريف مناطق الظل بأنها تلك "المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني من حالة هشاشة، حيث يشهد سكانها ظروفا معيشية صعبة ومزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية وأبسط ضروريات الحياة كالماء والكهرباء والغاز والمدارس وفرص العمل وغيرها" (حدوش و بسة، 2021، صفحة 11)، وذلك لعدة أسباب أهمها الموقع الجغرافي والظروف المناخية الصعبة لهذه المناطق، ولهذا نجد برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 أعطاها أهمية كبيرة.

تعمل مؤسسات المالية الإسلامية، بفضل آلياتها وأدواتها، على المساهمة في فك العزلة عن هذه المناطق وتحسين ظروف المعيشة فيها، حيث يمكن للبنوك الإسلامية في الجزائر وكذا الشبابيك الإسلامية المتواجدة على مستوى البنوك التقليدية من تمويل المشاريع التنموية المحلية في مناطق الظل، خاصة عن طريق التمويل الإسلامي الأصغر الذي يستهدف مباشرة الطبقة الفقيرة، ويوفر لها مصدر تمويل محلي دائم، ويركز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة بدلا من الأنشطة التجارية، كما يبرز هنا دور الديوان الوطني للزكاة والوقف كمؤسسة مالية إسلامية غير ربحية، توفر مصدر دخل ثابت وتحسن من القدر الشرائية للفئات الهشة.

وبالتالي من الضروري إنشاء مؤسسات مالية إسلامية محلية في مناطق الظل، تعمل على جذب المدخرات المحلية وإعادة تدورها بكفاءة وفعالية في شكل تمويلات محلية تستهدف الحرفيين، المهنيين وصغار المنتجين، وكذا الأسر المنتجة. وهناك العديد من التجارب العالمية الناجحة يمكن الاستفادة منها، أهمها: تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش، تجربة بنك الأسرة بالبحرين، التجربة السودانية، كما أن لبنك البركة الجزائري تجربة في مجال الاهتمام بتمويل النساء الماكثات في البيوت.

**2-4 تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تندرج ترقية المؤسسات الوطنية لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المؤسسات المصغرة ضمن أولويات الحكومة في كل مخططات التنمية التي تضعها، وذلك لأهميتها في إنعاش الاقتصاد الوطني، والرفع من مستوى العمالة، وتوفير السلع والمنتجات محليا، وبالتالي التقليل من تكلفة الواردات.

تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية وسيلة فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بفضل مختلف صيغ التمويل الإسلامية التي تعتمد على مشاركة المؤسسة المالية لأصحاب المشاريع في المخاطرة، وهذا ما يشجع هذه الأخير على الولوج في النشاطات الحيوية للاقتصاد خاصة في القطاع الصناعي والزراعي، فعن طريق صيغة المرابحة تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على احتياجاتها من الآلات والتجهيزات التي تحتاجها في العملية الإنتاجية، وعن طريق صيغة السلم يمكنها الحصول على تمويل وتسويق منتجاتها النهائية، وبفضل الإجارة يمكن لهذه المؤسسات تأجير تجهيزاتها وكذا المقرات التي تنشط فيها ثم تملكها فيما بعد، خاصة صيغتي الإجارة المنتهية بالتمليك، والإجارة الموصوفة في الذمة، كما أن لعقد الاستصناع دور في تمويل صغار الصناع والحرفيين، أما الصيغ المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة كالمشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقات، فتعتبر آليات ممتازة لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تريد أن توسع من نشاطها أو التي تعاني من عجز مؤقت في السيولة.

كما تلعب المؤسسات الوقفية دورا مهما في تحفيز هذه المؤسسات، "وذلك بإنشاء مشاريع خاصة داخل المجتمع والاستفادة من العوائد المحصل عليها، مما جعلها ثروة ورأس مال قابل للزيادة، كما أن زيادة الطلب على المشاريع الوقفية يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتعبئة المدخرات المحلية، وذلك يؤدي إلى رفع نسبة الإنتاج والتقليل من التكاليف، وبالتالي خلق نوع من

التنافس بين المستثمرين وزيادة المنافع، وهذا ما يساهم في تلبية احتياجات الأفراد والتقليل من نسبة المحتاجين" (براني و يونس، 07-08 ديسمبر 2015، صفحة 10).

كما أن من بين الحلول المقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد صندوق الزكاة، والذي يمكن أن يساهم في توفير تمويل مجاني لهذه المؤسسات، خاصة في بند الغارمين، وهذا لمواجهة أي ضائقة مالية يمكن أن تصيبها، حتى تستمر في نشاطها الإنتاجي والتنموي.

**3-4 تمويل مشاريع البنية التحتية:**

البنية التحتية عبارة عن الهياكل المنظمة اللازمة لتشغيل المجتمع أو المشروع (Oxford English Dictionary)، وكذلك الخدمات والمرافق اللازمة لكي يعمل الاقتصاد. وهي تمثل مصطلحًا هامًا للحكم على تنمية الدولة أو المنطقة، فلا يخلو أي مخطط تنموي من تمويل لهذه المشاريع القاعدية، المتمثلة أساسا في الطرق والجسور وموارد المياه والصرف الصحي والشبكات الكهربية والاتصالات عن بعد وما إلى ذلك.

ويمكن تمويل هذا النوع من المشاريع عن طريق المالية الإسلامية بالاعتماد على العديد من الصيغ الشرعية، فعن طريق المضاربة يمكن إنشاء محطة لتحلية المياه مثلا أو محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، أو في توسعة المحطات الحالية، بحيث تحسب قيمة رأس المال للمحطة الحالية، ويضاف لها القيمة اللازمة لتوسيعها، ليشكل المجموع رأس المال الجديد للمحطة، فتكون مضاربة يخلط فيها المضارب ماله مع مال المضاربة، و يكون عائد رب المال جزء من ربح المشروع (قحف، 2000).

وعن طريق الإجارة يمكن للحكومة تمويل بناء الجسور، والمطارات، والطرق، والسدود، وغيرها من مشاريع البنية التحتية الصماء، وهنا يكون أصحاب رأس المال مالكين لهذه المشاريع والحكومة مستأجرة لها. ثم تقوم الحكومة باعتبارها مستأجرة بفتح الطريق لسير السيارات، والجسر للعابرين عليه، وباستعمال السد لحجز المياه، وتخزينها، وتوزيعها على المواطنين (عبد الحليم الجوزية، 2009، صفحة 130).

وبفضل الاستصناع يمكن تمويل مشاريع الإسكان والبنية التحتية، مثل بناء مجمع سكني أو إداري أو مطار أو رصف طريق، حيث تدخل الحكومة أو الشركة في عقد استصناع بصفتها مستصنعة (مشترية)، ثم تقوم بإقامة المشروع عن طريق التعاقد مع المقاولين وغيرهم بعقد استصناع مواز.

**4-4 <u>تطوير النظام المالي في الجزائر:</u>**

يعد النظام المالي العمود الفقري لاقتصاد أي بلد في العالم، حيث أنه يعتبر المحرك له، كونه يلعب دورا كبيرا في تقديم الخدمات التمويلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن وجود نظام مالي متطور ويتوفر على العديد من البدائل التمويلية، من شأنه الدفع بعجلة التنمية.

تعتبر مؤسسات المالية الإسلامية من أهم البدائل التمويلية الفعالية في عصرنا الحالي، فقد أثبتت التجارب المحلية والدولية قدرة هذه المؤسسات على مواجهة مختلف الأزمات المالية العالمية، وبالتالي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، الذي يعتبر شرط أساسي للاستقرار الاقتصادي.

لذلك نجد أن الدولة الجزائرية في الآونة الأخير أعطت أهمية كبيرة للمالية الإسلامية في آخر مخطط لها (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024)، وجعلتها ضمن الرافعات الجديدة للنمو الاقتصادي في الجزائر في مجال تنويع مصادر التمويل، فنجد ضمن أهداف المخطط الخاصة بإصلاح المنظومة المالية والبنكية: (Services du premier Ministre، juin 2021، الصفحات 107-108)

- العمل على تطوير الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطويل التمويل الإسلامي.
- تطوير وتعزيز التمويل الإسلامي ومنتجات التأمين (صكوك ، تكافل).
- تنويع مصادر التمويل (التمويل الخاص، المنتجات المصرفية الإسلامية، التمويل الذاتي).

**خاتمة:**

تناولنا في هذه الدراسة دور المالية الإسلامية من خلال إجراءاتها وآلياتها ومؤسساتها في تمويل البرامج التنموية، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الممكن اتباعها من قبل صناع القرار خاصة الحكومة الجزائرية، وذلك في سبيل توفير الأطر القانونية والرقابية والتنظيمية اللازمة لتطوير وازدهار المالية الإسلامية في الجزائر.

**النتائج:**

1. تزخر المالية الإسلامية بآليات وأدوات ذات كفاءة في تعبئة المدخرات، وتمكن من استخدامها في جميع المجالات الاقتصادية (التجارية، الصناعية، الزراعية والخدمية).
2. وجود الإطار القانوني للمالية الإسلامية في الجزائر ساعد في تسريع عملية إنشاء مؤسسات مالية ربحية وغير ربحية أو شبابيك لمؤسسات مالية تقليدية، وهذا من شأنه إنجاح عملية مرافقة ومواكبة هذه المؤسسات لبرامج التنمية.

3. انهيار أسعار النفط وشح الموارد المالية للدولة، وكذا جائحة كورونا من أبرز العوامل التي ساهمت في تجسيد المالية الإسلامية في الجزائر.
4. الإطار القانوني المنظم للمالية الإسلامية في الجزائر مس القطاع المصرفي، ومجال التأمين، ومجال الزكاة والوقف.
5. البرامج التنموية المتعاقبة في الجزائر منذ سنة 1967 كانت تعتمد في تمويلاتها على الإيرادات النفطية، ما عدا برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، الذي أدخل المالية الإسلامية كعنصر فعال في عملية التمويل.
6. آليات التمويل الإسلامي لبرامج التنمية في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي تمس بالأساس: تمويل برامج التنمية في مناطق الظل، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل مشاريع البنية التحتية، تطوير النظام المالي في الجزائر.

**التوصيات:**

1. ضرورة وجود إرادة حقيقية لتبني المالية الإسلامية في الجزائر سواء الربحية أو الغير ربحية.
2. توفير البنك المركزي تسهيلات للبنوك والشبابيك الإسلامية لتوجيه تمويلاتهم في مشاريع تخدم برامج التنمية التي تصدرها الحكومة.
3. ضرورة نشر ثقافة التمويل الإسلامي من أجل استقطاب الأموال خاصة من صغار المدخرين والتي تمثل الشريعة الواسعة من أصحاب الدخل في الجزائر.
4. العمل على تجسيد الديوان الوطني للأوقاف والزكاة كمؤسسة مالية تساهم في العملية التنموية في الجزائر.
5. ضرورة التكوين الدائم والمستمر للإطار المتخصص في المالية الإسلامية من أجل مواكبة مستجدات هذا القطاع.
6. تفعيل المالية الإسلامية في بورصة الجزائر من خلال اصدار تنظيمات للصكوك الإسلامية والتي تعتبر أداة فعالة في تمويل المشاريع التنموية خاصة تلك المشاريع الضخمة في مجالات السكن والصحة والبنى التحتية.

**قائمة المصادر والمراجع**

1.الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14,2021) .14فيفري .(28المرسوم التنفيذي رقم 81-21المؤرخ في 23 فيفري .2021الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية.

2.محمد أبو النصر ,م .(2007) .*إدارة وتنمية الموارد البشرية –الاتجاهات المعاصرة* .-القاهرة :مجموعة النيل العربية.

Oxford English Dictionary. (s.d.). *Infrastructure*, sur Online Compact Oxford English .3
Dictionary: http://oxforddictionaries.com/definition/english/infrastructure
Services du premier Ministre. ( juin 2021). *PLAN DE RELANCE ÉCONOMIQUE 2020-*.4
*2024*. Alger: Services du premier Ministre.
5.الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ,1990) .16أفريل .(18قانون رقم 10-90المؤرخ في 14أفريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض .الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية.
6.الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ,2020) .16مارس .(24النظام رقم 02-20المؤرخ في 15مارس 2020. الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية.
7.الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ,2021) .35ماي .(12المرسوم التنفيذي رقم 179-21المؤرخ في 03ماي 2021.الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية.
8.الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد ,2018) .73ديسمبر .(9النظام رقم 02-18المؤرخ في 04نوفمبر 2018. الجزائر :الجريدة الرسمية الجزائرية.
9.المجلس الوطني للتأمينات .(2022) .*الموقع الرسمي للمجلس الوطني للتأمينات* .
10. الموقع الرسمي لبنك ABCالجزائر .(2022) .*بنك ABCالجزائر يطلق نشاطه الجديد، "البراق" نافذة الصيرفة الإسلامية* .
11. الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر .(2022) .*الموقع الرسمي لبنك السلام الجزائر* .
12. الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .(2022) .*الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية* .
13. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري .(2022) .*الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري* le Consulté . سبتمبر 13, 2022
14. الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري .(2022) .*الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري* le Consulté .
15. الموقع الرسمي للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية .(s.d.) .*الموقع الرسمي للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية*.
16. الهياجنة ,ع .(2008) .التنمية السياسية :المفاهيم والمصطلحات والنظريات :إضاءات على التجربة الأردنية . *مجلة شؤون إجتماعية، العدد 100 ، الإمارات*.188 .p , .
17. براني ,ع & .,يونس ,ش 08-07) .ديسمبر .(2015استثمار الوقف ودوره في تمويل التنمية المحلية –حالة الصناديق الوقفية لدولة الكويت .-*الملتقى الدولي الثاني حول :الحوكمة والتنمية المحلية* .(p. 10)برج بوعريريج :جامعة محمد البشير الإبراهيمي.
18. بن عدة ,ا & .,لكحل ,م ,2022) .جوان .(مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد :رؤية الجزائر 2030-2020، .*مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة*.413 .p , .
19. بن عزة ,ه & .,بوثلجة ,ع ,2018) .جوان .(عرض وتقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع المصغرة )القرض الحسن(، ومدى مساهمتها في الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة .*مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي الجزائر، المجلد 02، العدد 01*, p. 320.

20. بن محمد ,ه ,2020) .جانفي .(عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة من 2001إلى 2019، . *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جامعة بني سويف، مصر*.48-47 .pp ,

21. حدوش ,و & .,بسة ,س ,2021) .جوان .(ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الاستعجالي الخاص بمناطق الظل .*مجلة السياسة العالمية، جامعة بومرداس، المجلد 05، العدد الخاص* .11 .p ,*01*

22. حساب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك على الفايسبوك .(2022) .*حساب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك على الفايسبوك*.

23. حساب بنك السلام الجزائر على موقع ,2022) .Linkedinسبتمبر .(*حساب بنك السلام الجزائر على موقع*

24. زينب ,ز ,2014) .مارس .(ماهية التنمية الثقافية –دراسة تحليلية .*مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14جامعة قاصدي مرباح، ورقلة*.149 .p ,

25. سليم ,ر .(2009-2010) .السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر .*أطروحة دكتوراه غير منشورة* . سطيف ,كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة سطيف.

26. شهادة المطابقة الشرعية للبنك ,2021) .جانفي .(24*الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية* سبتمبر ,2022 ,13 sur https://www.bdl.dz/finance-islamique/img/DOC/certificat-de-conformite.pdf

27. صليحة ,ف .,معمر ,ح & .,بوزيان الرحمان ,ه .(2020) .منتجات التأمين التكافلي في الجزائر "دراسة حالة شركة سلامة للتأمين ."*مجلة التنويع الاقتصادي المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، المجلد، العدد* .122 .p ,*01*

28. صندوق النقد الدولي .(s.d.) .*صندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي* ,2022 ,5 septembre le Consulté . surصندوق النقد الدوليhttps://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm :

29. عبد الحليم الجوزية ,أ .(2009) .صكوك الاستثمار و دورها التنموي في الاقتصاد .*مذكرة ماجستير* .بيروت , معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية ,لينان :جامعة بيروت.

30. قحف ,م .(2000) .*تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية* .جدة :المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

31. قندوز ,ع .ا .(2019) .*المالية الإسلامية .Islamic Finance*أبوظبي :منشورات صندوق النقد العربي.

32. محمود يونس .(2001) .*مبادئ الاقتصاد الكلي* .الاسكندرية :الدار الجامعية.

33. مصطفى السروجي ,ط .,محمود عويس ,م & .,محمد عليق ,أ .(2001) .*التنمية الاجتماعية المثال والواقع* . جامعة حلوان :مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعية.

34. موقع أخبار اليوم .(2022) .*موقع أخبار اليوم*.https://akhbarelyoum.dz/ar/200235/297919-0 .

35. هني ,ع ,2018) .سبتمبر .(قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (2014-1967)، .*مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد* .219-218 .pp ,*02*

36. وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية .(2022) .*الموقع الرسمي للوزارة*

37. وكالة الأنباء الجزائرية .(2022) .*تأمينات :الإعلان عن إنشاء "الجزائرية للتكافل العام* Consulté le ." أكتوبر 3, 2022, surالموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية.